تابع الفصل السادس
تمويل التنمية الاقتصادية

ث- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية :

اما عن التمويل من جانب المنظمات الاقتصادية والمالية ذات الصفة الدولية فيتقدم مصادره البنك الدولي للتعمير والانشاء والمؤسسات المنبثقة منه وكذا صندوق النقد الدولي .

- **البنك الدولي للتعمير والانشاء :**

وقد أنشئ بموجب اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤ بهدف اعادة البناء والتعمير لما خلقته الحرب العالمية الثانية من اثار كان من بينها تدهور المبادلات المتعددة الاطراف .

والعمل على تقريب مستويات المعيشة بين دول العالم عن طريق تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة فكانت المهام الاساسية للبنك الدولي معاونة الدول الفقيرة على الاستثمار في المشروعات الانتاجية وتوفير القروض الميسرة والضمان الائتماني لتعزيز نشاط الاستثمار (الأجنبي الخاص فعلا من تنشيط وتنمية التجارة الدولية كما يمارس البنك تقديم المعونة الفنية للدول الاعضاء كدراسات الجدوى وخدمات الخبراء والمستشارين من الاجانب والتدريب وتعتمد الموارد المالية للبنك الدولي على الاستثمار الخاص الذى يقوم به في شكل اوراق مالية يصدرها ويبلغ رأسماله المكتتب فيه حاليا ٨٥ مليار دولار أمريكي يسدد منه الاعضاء ١٠% فقط اما الباقي فيمثل ضمان الحكومات الاعضاء لمديونيات البنك.

ويشترط لمنح قروض البنك اتباع اجراءات معينة تبدا من التحقق من عجز الدولة المتلقية عن توفير مصادر تمويل اخرى بشروط معقولة والتأكد من قدرة الدولة على السداد كما يقدم قروضه لمشروعات اجريت عنها دراسات للجدوى الاقتصادية تؤكد اولوية حصول المشروع على التمويل ويجرى سحب القرض على دفعات وفقا لمراحل تنفيذ المشروع وتستحق عن قروض البنك عادة اسعار فائدة اعلى من اسعار السوق تحت مبرر تغطية المصروفات الادارية وتقتصر قروض البنك على الاغراض الانتاجية وتتطلب ضمان حكومة الدولة المتلقية.

ويتم تسديد القرض على مدى ٢٠ سنة في المتوسط ويعلن البنك الدولي عن استهدافه لمعاونة الدول الفقيرة على تطوير ابنيتها الانتاجية والقطاعات الرئيسية من خلال برامج تكفل أفضل استخدام للموارد حيث يتيح برنامجه للإقراض من اجل دعم عمليات التكييف وسياسيات الاصلاح الاقتصادي التي تلتزم بها الدولة الممنوحة.

وكانت القروض تقدم على أساس سعر فائدة ثابت إلا أنه من ١٩٨١ تغير الوضع وأصبحت الفائدة متغيرة وتقرر الفائدة علي أساس ما يدفعه البنك من فوائد علي ما يقترضه بالإضافة إلي ١% تمثل نفقاته، وقد بلغت هذه الفائدة على سبيل المثال ٧.٧٣% في عام ١٩٩٠م.

ولما كان البنك يقوم بتدوير قروضه أي يعتمد علي التسديدات في تقديم قروض جديدة فان تخلف المدنيين عن السداد كثيرا ما يسبب ارتباكا وإحراجا للبنك، ومن هنا عدم موافقته علي جدولة الديون ولقد حدث في الآونة الأخيرة أن تخلفت تسع دول عن سداد التزاماتها لمدة ستة أشهر (جوانا-هندوراس-ليبيريا-نيكاراجوا-بنما-بيرو-سيراليون-سوريا-زامبيا) بلغت قيمتها ١.٦ بليون دولار مما أوقع البنك في المشاكل وحد من قدرته علي الإقراض بمعدل ٢٥% .

و يقدم البنك القروض لمشروعات التنمية التي يتوقع أن يكون عائدها ١٠%علي الأقل، و تشير التقارير أن العائد بلغ في الآونة الأخيرة ١٨% في المتوسط و حققت القروض في مجال التعليم أعلي عائد

ولقد سلك البنك الدولي في السنوات الأخيرة سبيل مشاركة الحكومات والبنوك الخاصة في مجالات الاستثمار حيث اتجهت نصف قروضه في عام ١٩٨٩ الي هذا المجال إلا انه عدل أخيرا عن هذا الاتجاه بعد تفاقم مشكلة المديونية الدولية

وتتبع البنك الدولي مؤسستين هامتين قفى نشاط تمويل مشروعات التنمية مؤسسة التمويل الدولية وهيئة التنمية الدولية.

- **مؤسسة التمويل الدولية:**

وقد انشئت مؤسسة التمويل الدولية عام ١٩٥٦ لدعم التنمية عن طريق تعزيز نمو استثمارات القطاع الخاص بالدول النامية وتعتمد في مواردها المالية على اكتتاب الدول الاعضاء وتقدم قروضها بضمان الاصول الثابتة للمشروع فهي لا تتطلب ضمان الحكومات وتتراوح اجال استحقاق قروضها بين ٥ : ١٥ سنة، وقد انشات المؤسسة جهازا استشاريا للاستثمارات والمجال الرئيسي لمساهمات مؤسسة التمويل الدولية هو المشروعات الانتاجية الخاصة وبالأخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويلاحظ ان دور المؤسسة المذكورة في تمويل الاستثمارات بالدول النامية لا يزال محدودا .كما ان جانبا كبيرا من استثماراتها يتجه للودائع والاوراق المالية وتمثل الاستثمارات القصيرة الاجل حيزا غير قليل من جملة استثماراتها كما يؤخذ على نشاطها الانحياز في التوزيع القطاعي للاستثمارات في نشاط الزراعة والمواد الغذائية على حساب القطاع الصناعي كما يوجه الكثير من مواردها للإنفاق على الدعاية للمشروعات

وينحصر نشاطها في الإسهام في مشروعات القطاع الخاص وتحصل على أموالها عن طريق الاقتراض من البنك الدولي وإصدار سندات تقوم بتسويقها في الأسواق المالية والدولية. وتقوم بالتمويل بالمشاركة مع الحكومات في الدول المضيفة بأنصبة متواضعة. وتلقى تعضيدا ومؤازرة من الإدارة الأمريكية الخارجية لأنها لا تقدم المساهمات إلا للقطاع الخاص أو إلى إقامة وتطوير أسواق رأس المال.

- **هيئة التنمية الدولية:**

اما هيئة التنمية الدولية فقد انشئت عام ١٩٦٠ بهدف توفير القروض للدول الفقيرة بشروط ايسر من شروط البنك الدولي ذاته بل تقدم بعض قروضها بدون فائدة لمدة خمسين عاما ويبدا السداد بعد فترة سماح مدتها عشر سنوات.

وتستمد الموارد المالية للهيئة من اكتتابات الاعضاء في راس المال ومساهمات الدول الغنية فضلا عما يتلقاه من تحويلات من ارباح البنك الدولي . ويتمتع بعضوية الهيئة في الوقت الحاضر ١٣٤ دولة.

ويشترط في الدولة المتلقية ان تكون دولة فقيرة ويسودها الاستقرار الاقتصادي والمالي والسياسي ولديها اختلال في ميزان مدفوعاتها وان تكون لديها برامج واضحة للتنمية تلتزم بها وتوجه قروضها بصفة خاصة لتمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالنية الاساسية.

وعند تقييم نشاط البنك الدولي ومؤسساته بوجه عام من وجهه نظر الدول النامية ، يلاحظ ارتفاع تكلفة الحصول على القروض خاصة مع ما يتطلب البنك من ضمان الحكومات ولذلك تشكل خدمة ديون الدول الفقيرة للبنك اعباء ثقيلة، هذا فضلا عن عدم كفاية حجم تلك القروض بالنسبة لاحتياجات الدول المذكورة من الموارد التمويلية كما لم ينجح البنك الدولي في حفز وتشجيع انتقالات الموارد المالية من الدول الغنية الى الدول الفقيرة الا بقدر محدود.

وعلى مستوى التوزيع القطاعي لوحظ ان قطاع الصناعة لم ينل ما يستحقه من الموارد التمويلية برغم اهميته لعمليات التكييف الهيكلي المنشودة.

واخيرا فان سياسة البنك في توزيع موارده التمويلية متهمة بالتحيز المرتبط بالاعتبارات السياسية دون الاعتماد على المعايير الموضوعية والاولويات الانمائية للدول الأشد تخلفا والاكثر احتياجا للتمويل.

- **صندوق النقد الدولي:**

وقد أنشئ بموجب اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤ كمؤسسة دولية تهدف للتشاور وتوفير الحلول لمشكلات العالم النقدية واشاعة نظم المدفوعات المتعددة الاطراف وتوفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة ما يطرا من اختلال على موازين المدفوعات.

وتتكون موارد الصندوق اساسا من تراكم خفض الاعضاء في راس ماله في صورة ذهب وعملات اجنبية كما يمكنه تعزيز موارده بالاقتراض من اسواق النقد.

ويمارس الصندوق مهمته التمويلية عن طريق امداد الاعضاء بوسائل الدفع الدولية عند الضرورة في شكل قروض او تسهيلات ائتمانية وهى مهمة تشابه الدور المصرفي الذى تضطلع به البنوك المحلية في نشاط الاقراض والتسهيلات الائتمانية وتهدف مهمة صندوق النقد التمويلية الى سد حاجات الدول الاعضاء من السيولة النقدية الدولية لمواجهه ما يطرا من اختلال قصير الاجل على موازين مدفوعاتها.

وقد تطورت التسهيلات الائتمانية التي يتحها الصندوق منذ نشأته فضمت حقوق السحب العامة والائتمان الاحتياطي والتمويل الموازن او التعويض وصندوق الدعم (الاعانات) فضلا عن حقوق السحب الخاصة والتسهيلات الممتدة.

وربما تكون اهم التسهيلات الائتمانية المذكورة في مقام تمويل التنمية الاقتصادية لدى الدول النامية تسهيلات الصندوق الممتدة وقد أنشئت عام ١٩٧٤ في صوره شراء لحقوق السحب الخاصة على سبيل الاقتراض مقابل عمله العضو الوطنية وذلك لمواجهه حالات عجز الموازين المدفوعات التي تمتد لفترات زمنية غير قصيرة والتي تنشا عادة نتيجة اختلالات هيكلية في الانتاج او التجارة لدى الدول الاعضاء.

وتتحصل الدولة المتلقية لهذه التسهيلات بسعر فائدة منخفض ويمنح العفو مهلة للسداد تتراوح بين ٤ : ٨ سنوات من بداية القرض.

كما يتيح صندوق النقد الدولي من خلال صندوق الائتمان (٣) الذى أنشئ عام ١٩٧٦ منح قروض ميسرة بفائدة زهيدة في حدوده ٠.٥% ولآجال تصل الى ٦ سنوات فضلا عن بعض المنح التي تعدلها على سبيل العون للدول النامية ويمول صندوق الائتمان من ارباح مبيعات صندوق النقد الدولي من الذهب والعملات وكذا من حصيلة استثمارات الصندوق .

كذلك ساهمت حقوق السحب الخاصة في توفير المزيد من السيولة اللازمة لسداد الالتزامات حيث يلتزم المشاركون في هذا النظام بإمداد من يحتاج من الاعضاء الاخرين بعملات قابلة للتحويل مقابل حصوله منهم على حقوق الخاصة.

وبالرغم من ان التسهيلات الائتمانية المختلفة التي يتحها صندوق النقد الدولي موجهه في غالبيتها اساسا لمعاون الدول الاعضاء على سد العجز الطارئ في موازين مدفوعاتها الا انها تضمنت المعاونة في توفير مصادر التمويل لمواجهه جانب من الاعباء التي فرضتها متطلبات التنمية الاقتصادية من الواردات وعاونت الدول النامية في مواجهة تقلبات حصيلة صادراتها على وجه يهدد انتظام جهود التنمية لديها.

كما تجدر الاشارة الى ان نظام التصويت الذى يكفل ثقلا مسيطرا للدول الصناعية الكبرى على قرارات صندوق النقد الدولي – يجب ما تملكه من حصص راس المال – قد عكس على قراراته تحيزا ظاهرا لمصالح تلك الدول ومن يدين لها من الدول الاخرى الاعضاء بالولاء السياسي بما يتضمنه ذلك من حيده عن الموضوعية في توجيه موارده وتسهيلاته نحو الدول النامية الاشد احتياجا للتمويل.

الانتقادات الموجهة إلى المنظمات الدولية:

١. من جانب الدول الدائنة :

أ- هاجم المحافظون وعلى الأخص في الولايات المتحدة البنك الدولي ومؤسسة التنمية لأنها تقوم بإقراض بعض حكومات الدول النامية الاشتراكية (الهند وتنزانيا) وبعض الدول النامية الشيوعية مثل فيتنام حيث نظام البنك لا يسمح بالتمييز في تقديم القروض بين الدول.

ب-كما هاجموا تقديم القروض لبعض الصناعات كالمنسوجات والحديد والنحاس (شيلي) والصلب (الهند وباكستان) وما يترتب عليه من قيام منافسة حادة مع المنتجات الأمريكية المثيلة.

ت-انتقد المحافظون زيادة الاهتمام بإقراض المشروعات الحكومية عامة ومن هنا تفضيلهم لمنهج مؤسسة التمويل الدولية والتي تقدم القروض للقطاع الخاص.

ث-دافع البنك والمؤسسة عن موقفهم على أساس أن ٤٣% من قروضها اتجهت للقطاع الخاص وأنها توجه للدول الأشد حاجة.

٢.من ناحية الدول المدينة:

أ–تنتقد هذه الدول المنظمات الدولية على أساس أنها لا تمدها إلا بقدر محدود من احتياجاتها كما أنها تقدم قروضها إلى مشروعات محددة في الصناعة والسكك الحديدية والموانئ فمثل هذه المشروعات تحتاج إلى فترة تفريخ طويلة (gestation period). كما أن القروض المسحوبة كانت لا تتعدى نصف القروض المقررة والمعتمدة.

ب–دافعت المنظمات الدولية عن سياستها على أساس أن القروض غير مخصصة لمشروع بذاته كثيرا ما تنتهي إلى غاية أخرى، سواء لتمويل شراء الأسلحة أو مقابلة جزء من العجز في موازين مدفوعاتها.